

الدوائر الجيوأمنية للجزائر بين منطق الجغرافيا وتصادم المصالح

د. أسامة سليخ

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية- الجزائر

تاريخ ارسال المقال: 2022/05/18 تاريخ القبول: 2022/08/14 تاريخ النشر: 2022/10/03

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لمعالجة موضوع الأبعاد الجيوأمنية كأحد أهم العوامل التي تُفسر انتهاز الدول سياسات معينة تجاه محيطها الجغرافي، وتجاه مختلف القضايا الدولية الحاصلة، فالموقع الجغرافي للدولة وأهميته الإستراتيجية يُساهم في تحديد مختلف توجهات الدولة الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية، ولكن هذه السياسات الأمنية قد تعرف بمنطق التشابك والتعقيد خاصة في ظل تصادم المصالح واختلاف التوجهات.

إن تحديد موقع الجزائر يكون انطلاقاً من ثلاثة دوائر جيوأمنية: الدائرة المغاربية -كونها تتوسط المغرب العربي-، والدائرة المتوسطية بحكم قربها من المتوسط واتصالها المباشر مع أوروبا، وكذا دائرة الساحل الإفريقي التي تشكل العمق الإستراتيجي للأمن الوطني الجزائري في إفريقيا جنوب الصحراء. كما أن القضايا الأمنية المركبة التي تعاني منها هذه المناطق وتداخلها تشكل على الدوام موقف الجزائر حيال القضايا المحورية، التي ترى بأنها قضايا عادلة وكذا قضايا أخرى أمنية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على أمنها الوطني.

الكلمات المفتاحية: الجيوأمنية - الجزائر - الأمن - المصالح - التصادم.

Abstract

This study aims to address the issue of geo-security dimensions, which is one of the most important factors that explain the adoption of certain policies by countries towards their geographical surroundings, and towards the various international issues that occur. Especially in light of conflicting interests and diverging trends.

Determining the location of Algeria depends on three geographical security constituencies; The Maghreb Circle - being located in the center of the Maghreb - and the Mediterranean Circle due to its proximity to the Mediterranean Sea and its direct connection to Europe, as

well as the African Coast Circle, which constitutes the strategic depth of the Algerian national security. Sub-Saharan Africa. Moreover, the complex security issues that these regions suffer from and their overlap always constitute Algeria's position on the pivotal issues it considers just issues, as well as other security issues that directly and indirectly affect its national security.

key words: Geosecurity, Algeria, security, interests, collision.

مقدمة

ينتشر بالمحيط الجغرافي للجزائر مختلف أنماط وأشكال التهديدات الأمنية اللاتماثلية، خاصة في دول الجوار الجزائري بعد أحداث ما عُرف "بالثورات العربية" بعد سنة 2011م، وقد ألفت هذه التهديدات الأمنية اللاتماثلية بتأثيراتها المباشرة على الأمن الوطني الجزائري، خاصة في ظل التعقيدات الأمنية المندلعة مؤخرا بالجوار الشرقي والجنوبي للجزائر، وذلك نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية يعتبر فيها الفشل الدولاتي والعجز الاقتصادي والفشل الأمني التي تعتبر مسببات رئيسية تتميز بها العديد من هذه الدول.

كما أدى غياب الأمن وانتشار الفوضى في كل من ليبيا ومالي-على وجه الخصوص-الذي كان نتيجة لتوليفة مركبة من الأحداث والعوامل، كانت ولا زالت لها تداعيات خطيرة على الأمن الوطني الجزائري، وخاصة في الانتشار غير المسبوق للأسلحة بالمنطقة وغياب الدولة أو ضعفها في الجانب الآخر من الحدود الجزائرية، مما أدى إلى تزايد ملحوظ لنشاط الجماعات الإرهابية مع تنامي الجريمة المنظمة والتجارة بالمخدرات والهجرة غير الشرعية وتهريب البشر، وهذا على غرار المصالح المتبادلة والمتصادمة في كثير من الأحيان في المجالات السياسية والاقتصادية في العلاقات التي تربط الجزائر في محيطها الأورو-متوسطي، والتي قد تكون علاقات غير متكافئة أو تتسم بتكريس مفهوم التبعية بفعل السياقات التاريخية التي تربط الدول المتوسطية، كل هذه العوامل وغيرها تساهم في تعزيز الفرضية القائلة بأن العلاقات الجزائرية بمحيطها الجغرافي يغلب عليها الطابع الأمني في ظل التصادم في المصالح والرؤى الاقتصادية مع الاختلاف في التوجهات السياسية.

تسعى هذه الورقة لمعالجة الفرضية القائلة بأن السياقات التاريخية والتصادم في المصالح الاقتصادية وكذا اختلاف التصورات والإيرادات السياسية قد ساهم في خلق بيئة جيوبوليتيكية تمتاز بالتوترات الأمنية.

المحور الأول: البعد الجيوأمني للدائرة المغاربية.

تقدر نسبة الجزائر بـ 39.2% من مساحة المغرب العربي الذي تبلغ مساحته حوالي 6067591 كلم²، ويتكون المغرب العربي من 6 بلدان (الجزائر، المغرب، ليبيا، تونس، موريتانيا، وأيضاً الصحراء الغربية)، وهي منطقة ذات أهمية إستراتيجية بالغة، وذلك لكونها منطقة تربط بين العمق الإفريقي في الجنوب وبين أوروبا في الشمال التي يفصلها عنها البحر الأبيض المتوسط وبين المشرق والخليج العربي شرقاً والمحيط الأطلسي غرباً، وتعتبر الدائرة المغاربية ذات أهمية بالغة بالنسبة للأمن الوطني الجزائري¹، وذلك راجع لمجموعة من الاعتبارات التاريخية والسياسية والاقتصادية.

يعد المجال الأمني أحد أهم المجالات التي تشكّل صعوبات وعوائق أمام دول المغرب العربي في بينها نحو الاتحاد، فإن القضايا الخلافية حول المجال الأمني التي ترجع بالأساس إلى المتغير الجغرافي ومشكلة ترسيم الحدود، التي تُعد أحد التبعات الخطيرة للحقبة الاستعمارية التي عانت منها هذه الدول مجتمعة، وبالتالي انعدام الثقة بين الدول المغاربية قد أدى بهذه الدول إلى توقيع بروتوكالات واتفاقيات أمنية ثنائية بعيدة عن التنسيق والتعاون الأمني بينها.²

خريطة رقم 1: موقع الجزائر ضمن الدول المغرب العربي.



المصدر: شنقيط ميديا، خريطة المغرب العربي، أنظر الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح (12:36، 2018/1/11/01)

http://chinguitmedia.com/2017/10/25/5523/201551475536271734_19

كما تجدر الإشارة إلى أن الدول المغاربية وبالرغم من الإصلاحات السياسية والانفتاحية التي شهدتها عقب نهاية الحرب الباردة، وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية الحادة التي مرت بها سنة 1986م،

1 جارش عادل، تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الأمن الجزائري، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2018.

2 ربيع علي محمد، واقع وأفاق العلاقات الجزائرية المغربية ضمن إتحاد المغرب العربي، مجلة فكر ومجتمع، العدد 21، جوان 2014، ص 466.

كأحداث أكتوبر 1988م في الجزائر التي أدت إلى تبني التعديل الدستوري 1989م الذي أفضى إلى إصلاحات سياسية وتشجع العمل الحزبي وحرية الصحافة والتعبير، وبالرغم من أن هذا التحول في الجزائر وفي بعض الدول المغاربية الأخرى قد أدى إلى تبني إصلاحات أفضت إلى تعديل بعض المواد في الدساتير المغاربية¹، إلا أن تلك الإصلاحات الدستورية المتشابهة وإضافة على الوحدة الدينية والتاريخ المشترك لشعوب المغرب العربي لم يغير من واقع البلدان المغاربية التي بقيت بعيدة عن تحقيق الأمن المشترك في هذه المنطقة.

كما أن غياب الهندسة الأمنية المشتركة للدول المغاربية راجع لمجموعة من الأسباب؛ تتمحور حول الخلافات السياسية والإيديولوجية التي ساهمت بشكل كبير في انعدام الثقة بين بلدان المغرب العربي، الأمر الذي أدى بها إلى تضخيم ميزانياتها الدفاعية في سباق غير مسبوق في القارة الإفريقية نحو التسلح وتعظيم القوة العسكرية خاصة بين الجارتين الجزائر والمغرب، وترجع أسباب انعدام الثقة أيضا إلى تزايد الانكشاف الأمني المغاربي وتعد النقاط الآتية كتفسيرات أساسية لانعدام الثقة بين هذه الدول:

➤ قضية الصحراء الغربية: لقد أصبحت هذه القضية إحدى أهم القضايا العالقة نحو تحقيق تكامل مغاربي في إطار اتحاد دول المغرب العربي، فالجزائر نظراً لمبادئها الدستورية الثابتة القائمة على أساس مساندة الحركات التحررية وضمان حق تقرير المصير، والتي ساهمت وساندت في هذا الإطار تأسيس جبهة البوليزاريو التي تعتبر الممثل الوحيد للشعب الصحراوي، والتي ترى بأنه من حقها إنشاء دولة مستقلة، ممتدة من الساقية الحمراء ووادي الذهب، بينما تعتبر المغرب بأن الصحراء الغربية هي جزء لا يتجزأ من الأراضي المغربية، وتستخدم الجزائر البعد الإفريقي وموقعها الجيوبوليتيكي في الاتحاد الإفريقي كورقة قارية للضغط على الجار المغربي لأجل الدفاع عن القضايا التي ترى بأنها عادلة² وإن لهذه القضية تداعيات وانعكاسات أمنية خطيرة في العلاقات الجزائرية المغربية بصفتهما أكبر دولتان في الاتحاد من الناحية الاقتصادية والجغرافية والديموغرافية خاصة بعد الأوضاع الأمنية المتأزمة التي تشهدها ليبيا بعد 2011م، ولا يزال المنطق الهوبزي هو المسير للعلاقات الجزائرية المغربية الأمر الذي جعل العلاقات بين البلدين تتميز بالتنافر

1 ربيع علي محمد، واقع وآفاق العلاقات الجزائرية المغربية ضمن اتحاد المغرب العربي، المرجع السابق الذكر، ص 254.

2 بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 49.

والعداء الصريح بين البلدين¹، خاصة بعد القطع التام للعلاقات الدبلوماسية وغلق الرحلات الجوية المدنية والعسكرية في أكتوبر 2021.

➤ قضية ترسيم الحدود: بعد استقلال الدول الإفريقية ونشأت منظمة الوحدة الإفريقية والتي أقرت في أول انعقاد لها في شهر ماي 1963م بتطبيق مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، ولقد تم التأكيد على هذا المقترح من خلال الإقرار الذي تمت المصادقة عليه في جويلية 1964م، وقد حذت منظمة الاتحاد الإفريقي بهذا الإقرار حذو دول أمريكا اللاتينية التي أقرت من قبل بمبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، وقد أكدت مختلف الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية بهذا المبدأ تفادياً للصراعات المسلحة التي عادة ما تنشأ بعد أخذ الدول لاستقلالها²، أما بالنسبة لدول المغرب العربي فتعتبر قضية الحدود أحد القضايا المحركة للعلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية ما بين الدول المغربية، خاصة بعد ما حدث غداة استقلال الجزائر أين أعلنت المملكة المغربية رغبتها في التوسع إلى حدود ما يسميه المغرب الكبير³ بتجهيز جيشها النظامي وقادته نحو الغرب الجزائري بغية ضم جزء التراب الجزائري الذي قالت بأنه تابع للأراضي المغربية، وكانت بذلك ما يُعرف بحرب الرمال عام 1963م⁴ (Sable (La Guerre de ، ولقد انتهت هذه المواجهة المسلحة بعد وساطة الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية أين تم الاتفاق على وقف إطلاق النار في 20 فيفري 1964م.

لقد خلفت حرب 1963م التي اندلعت بسبب المشاكل الحدودية إضافة إلى قضية الصحراء الغربية توتراً زمنياً شل العلاقات الجزائرية المغربية، وأدت إلى حرب باردة وسباق نحو التسليح بين الجارتين، فالمغرب- بفضل علاقاته التاريخية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبره حليفاً إستراتيجياً بالمنطقة- وبعد دخوله في حربه مع الصحراء الغربية سنة 1975م وهو يتحصل على أكثر من خُمس 1/5 المعونات العسكرية الأمريكية الموجهة لإفريقيا أي ما يزيد عن مليار دولار، كما أكد وزير الدفاع الأمريكي السابق ويليام كوهين WILLIAM Cohen بأن واشنطن تبحث عن تقوية الروابط

1 بونقطة محمد مسعود، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، ديسمبر 2014، ص 207.

2 المرجع نفسه، ص 187.

3 منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، ص 414.

4 ALF Andrew Heggoy: Colonial Origins of the Algerian-Moroccan Border Conflict of October 1963, African Studies Review, Look at the site, 16:13, 04/06/2018:

<https://www.cambridge.org/core/journals/african-studies-review/article/colonial-origins-of-the-algerianmoroccan-border-conflict-of-october-1963/39780A2E1EEBBB3C82793761C4C83D6E>

الأمنية مع المغرب وتلبية حاجياته العسكرية، كما صرح كوهين في إشارة منه إلى العلاقات الجزائرية المغربية بأن التعاون العسكري المقرر بين الولايات المتحدة والمغرب يسعى إلى تقوية قدرات المغرب الدفاعية لأجل الحفاظ على السلام في المنطقة.¹

المحور الثاني: البعد الجيوأمني لدائرة الساحل الإفريقي.

إن مساحة الجزائر 2381741 كلم إذ تحتل المرتبة العاشرة عالمياً من ناحية المساحة الجغرافية، وتحتل المرتبة الأولى عربياً وإفريقياً بعد التقسيم الذي عرفه السودان سنة 2012م، أي ما يقدر بـ 8% من مساحة القارة الإفريقية التي تبلغ مساحتها 30330000 كلم²، إن موقع الجزائر الجيوسياسي له عواقب أمنية صعبة على الأمن الوطني الجزائري خاصة مع تزايد انتشار التهديدات اللاتماثلية وعلى رأسها الظاهرة الإرهابية، فصعوبة التغطية العسكرية للمناطق الحدودية، وخاصة الجنوبية بفعل شساعتها شغل ولا يزال يُشكّل أكبر التحديات أمام المؤسسة العسكرية ومختلف الأجهزة الأمنية في الجزائر، فمشكلة اتساع الحدود مع صعوبة التنبؤ بتحركات الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة ومشاكل التهريب وحركات الهجرة غير الشرعية التي تعتمد على التنوع التضاريسي والطبيعي في التحرك والمناورة.

لطالما عانت الجزائر مع مجموعة واسعة من دول الساحل الإفريقي، من النشاطات الإرهابية، أبرز هذه النشاطات كانت تحت قيادة التنظيم المسمى بالقاعدة بالمغرب الإسلامي التي تنشط بالجنوب الجزائري وفي العديد من دول الجوار الجنوبي، ويعتبر هذا الأخير العمق الاستراتيجي للجزائر، لذا لا يمكن إغفال أهميته من خارطتها الجيوسياسية، حيث يجمع الجزائر بالساحل أكثر من 2837 كلم ما يمثل 44.7 % من مجموع حدودها البرية الممتدة على 6343 كلم²، ويضم الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وجنوب الصحراء، يحده من الشرق البحر الأحمر ومن الغرب المحيط الأطلسي، وعادة ما تُعرف هذه المنطقة بقوس الأزمات وتضم هذه المنطقة كل من (موريتانيا، مالي، النيجر، السنغال، السودان، بوركينا فاسو، نيجيريا، تشاد، إثيوبيا، إريتريا، جزر الرأس الأخضر، كوت ديفوار، غانا، التوغو والبنين).

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد اتفاق حول تسمية هذه المنطقة بالساحل الإفريقي بحيث يسميها البعض بالحزام الصحراوي الإفريقي، "حرصنا على أن نشدد الخناق أكثر فأكثر على العصابات الإرهابية وعلى أن نقطع الطريق أمام أي رافد من روافدها الإجرامية، ولاشك أن من بين أكثر هذه

1 بن عنتر عبد النور، المرجع السابق الذكر، ص ص 90-91.

2 منصور لخضاري، الأزمة الليبية و انعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي، مجلة البحوث و الدراسات العلمية العدد 06، المجلد 2: جوان 2012، ص 170.

الروافد خطورة هي شبكات التهريب لاسيما تهريب الأسلحة... وحماية الحدود الوطنية الجنوبية التي تعرف تحديات أمنية نعرف جيداً مصدرها ونذكر مقاصدها وأبعادها".¹

ونظمت الجزائر وغيرها من دول المنطقة كمالي والنيجر وموريتانيا والتشاد العديد من اللقاءات وإبرام المعاهدات الأمنية المشتركة من أجل مكافحة خطر الجماعات المسلحة، وخاصة بعد ما تأكد بأن فشل المقاربات الأمنية الانفرادية التي لا تولي أهمية للبعد الإقليمي، وفي ظل ما تعيشه أغلب دول الساحل من هشاشة الأوضاع الأمنية²، إضافة إلى المشاكل الاقتصادية والسياسية، والتي تزيد من تأزم وصعوبة مراقبة الحدود في وجه الجماعات الإرهابية ومنظمات الإجرام التي تعرف نشاطاً واسعاً بالمنطقة.

ترجع الأهمية الأمنية القصوى التي توليها الجزائر لهذه المنطقة لمجموعة من الأسباب، لعل أهمها وأكثرها تشابكاً الحركات الإرهابية التي تنتشر بقوة في منطقة الساحل الإفريقي وهذا راجع لعوامل عديدة نذكر منها:

➤ تنامي عمل الحركات الإرهابية في الساحل الإفريقي بفعل ما تشهده منطقة الساحل الإفريقي من كثرة المشاكل السياسية والاقتصادية والدينية والهوياتية، وهذا علاوة على التحدي المناخي والطبيعي، كما أدى غياب الثقافة السياسية وتفكك المجتمعات بهذه المنطقة إضافة إلى الصراعات القبلية والإثنية إلى ظهور مجموعة من المشاكل الإثنية في غينيا وكوت ديفوار والصدامات القبلية في تشاد، وغيرها من العوامل التي أدت إلى تغذية ظاهرة الإرهاب بهذه المنطقة، وعليه فإن دول الساحل غير قادرة على الإدارة الأمنية ومراقبة حدودها وأراضيها³.

➤ الاضطرابات العرقية التي تُعد الجزائر جزء منها، خاصة في الجنوب وتخوم الجزائر مع مالي نجد قضية الطوارق التي تعتبر أحد أهم قضايا الأمن القومي الجزائري، وذلك بحكم أن الحدود البرية الشاسعة التي للجنوب الجزائري التي تزيد عن 6280 كلم².

➤ الفشل الدولاتي الذي تشهده دول الساحل الإفريقي كأحد المسببات الرئيسية لتفشي ظاهرة الإرهاب في هذه المنطقة، ففي معظم دول العالم، يسبق وجود مجتمع أو أمة وجود دولة وعلى عكس ذلك، فإنه في غالبية الدول الإفريقية، تسبق القبيلة أو العرق الدولة والأمة وتبذل جهداً

1 من خطاب قيائد أركان الجيش الوطني الشعبي الجزائري على هامش تدشينه لقاعدة الانتشار الجوي في مارس 2017، بالناحية العسكرية السادسة وحدة القطاع العمليتي بعين قزام وأكد خلال هذه الزيارة على ضرورة التركيز على الحدود الجنوبية، أنظر مجلة الجيش العدد 644- مارس 2017.

2 قوي بوحنية، الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي، راجع الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/20141211101950627544.html> (17:29، 2018/07/10)

3 ادريس عطية، الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي: أولوية بناء الأمن بدل استرادته، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الأول، ص 89.

لخلق وعي وطني من خلال فيض من القبائل والإثنيات، وفي حالات كثيرة الديانات المختلفة، فالولاء القبلي والاتجاهات الإثنية والطائفية يُعد من مسببات هشاشة الدولة بهذه المناطق، وأدى إلى بروز النزاعات الاجتماعية المتأصلة أو المتجددة، ففي مالي مثلاً ترفض الحكومة المركزية في باماكو التكيف مع المطالب الاجتماعية والهوياتية لسكان الشمال، وخصوصاً المتمركزين منهم في المثلث الاستراتيجي غاو تمبكتو وكيدال، ولم تتمكن السلطة المركزية منذ الاستقلال في 1960 م من ضبط النزاعات التي تقوم بها جماعات مسلحة بهذه المناطق¹.

➤ بالرغم من أن الجزائر تسعى لتبني مقاربات أمنية غير عسكرية في إطار التعاون الأمني في المنطقة من خلال تنظيم مؤتمرات تحتضن فيها الجزائر دول الساحل الصحراوي²، إلا أن التخوف الجزائري يكمن بتمرد طوارق الجزائر وانضمامهم إلى صفوف المتمردين في شمال مالي ومطالبتهم بإقامة دولة خاصة بهم في الصحراء³، الأمر الذي يحتم على الجزائر على وضع سيناريوهات وخطط أمنية بديلة عن العمل الدبلوماسي.

المحور الثالث: البعد الجيوأمني للدائرة المتوسطية

يُعدُّ البعد المتوسطي أحد أهم الأبعاد التي شكلت على مرّ التاريخ الجزائري الذي كانت فيه الجزائر ولا زالت أحد أبرز أطرافه المؤثرة والمتأثرة بتفاعلاته المتداخلة، ومنذ خضوع الجزائر لسلطة الفينيقيين تحت إمارة قرطاجة 814 ق.م مروراً بحملات الوندال والرومان والهجمات الإسبانية الصليبية والوجود العثماني وحتى حملات الاستعمار الفرنسي في 1830م كانت كلها عن طريق المتوسط⁴، إن الأهمية التاريخية للمتوسط فرضت على الجزائر أن لا تُغفل أهميته البالغة من خارطتها الجيوسياسية.

تعود فكرة إنشاء الاتحاد من أجل غرب المتوسط إلى الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران François Mitterrand إلى الرباط في 1983م أين قدّم مبادرة إنشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط على أن يضم هذا المجلس كل من (الجزائر، المغرب، تونس، فرنسا، إيطاليا وإسبانيا) وقد تم رفض هذه المبادرة خاصة من قبل الطرف الجزائري التي رأت بأن هذه المبادرة تتجاهل الصراع العربي الإسرائيلي، الذي يندرج ضمن المتوسط، وكذلك لأن هذه المبادرة تستبعد

1 صايح مصطفى، التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها السلبية على الأمن الإقليمي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الثاني، ص 12.

2 بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر وأوروبا والحلف الأطلسي، المرجع السابق الذكر، ص 56.

3 بوحادة سارة، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة في مالي، مجلة دراسات حول الجزائر والعالم، المجلد 02، العدد: 05، ص 103.

4 حدادي جلال، معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي، دار النشر الجامعي الجديد، تلمسان الجزائر، 2017، ص 71.

بعض الدول المتوسطية مثل ليبيا ومالطا ويوغسلافيا، لكن هذه المبادرة تم إعادة الحديث عنها مع بداية التسعينات في أكتوبر 1990م، وذلك من خلال الاجتماع الذي حضرت فيه إيطاليا فرنسا إسبانيا والبرتغال والدول المغاربية الخمس، إلى جانب حضور مالطا كعضو مراقب، ومن هنا تم تبني فكرة التعاون في غرب المتوسط وتم الإعلان عن تشكيل مجموعة (4+5) التي تحولت فيما بعد إلى شكلها الحالي تحت مسمى مجموعة (5+5) بانضمام مالطا.¹

بالنسبة للجزائر فإن حدودها البحرية المطلة على المتوسط التي تتجاوز 1200 كلم²، التي لا يمكن أن تُغفل الإستراتيجيات الأمنية ونفوذ القوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي، وذلك على غرار كل من (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين)، ولقد ورد في وثيقة مجلس الأمن القومي الأمريكي تحت رقم (N.12NSC) الإهتمام البالغ الذي توليه الولايات المتحدة الأمريكية بالمتوسط وقد ورد فيها "إن ضفاف شمال إفريقيا هي امتداد لضفاف أوروبا الأطلسية وإفريقية المتوسطية، وعليه فإننا لا يمكننا السماح بأن تسقط هذه المناطق في يد قوة معادية أو حتى تحت نفوذها غير المباشر وبناء على هذا فإننا معنيون مباشرة باستقرار هذه المناطق"²، ومن بين المشاريع العسكرية الأمريكية في المنطقة المتوسطية نجد مشروع (القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا - AFRICOM)*، الذي أعلن عنه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن في 2007م والذي تهدف من خلاله إلى مجابهة النشاط الإرهابي الذي ينشط بشمال إفريقيا تحت مسمى (القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي)، وكذا تأمين مصادر الطاقة وعمليات التنقيب، وهذا علاوة على حماية المصالح الأمريكية في ظل التنافس الصيني والروسي في المنطقة.

كما يمثل البحر الأبيض المتوسط أهمية أمنية بالغة بالنسبة للجزائر ولقد أكد ذلك وزير الخارجية الجزائري السابق عبد القادر مساهل خلال أشغال الندوة الوزارية إفريقية-دول الشمال التي انعقدت يوم الخميس 2018/06/08م بالعاصمة الدنماركية كوبنهاغن، الذي تحدث بالسم إفريقيا في معرض حديثه حول التزام الجزائر بالسلم والأمن الدوليين حيث قال: "بأن الظرف الصعب الذي تواجهه قارتنا يحمل تهديدات للجهود الحميدة التي تبذلها البلدان الإفريقية ... هذه التهديدات تتمثل أساساً في الإرهاب وتوسع ظاهرة التطرف والتزاعات المسلحة والهجرة غير الشرعية والجريمة

1 بن عنتر عبد النور، المرجع السابق الذكر، ص 99.

2 حادي جلال، معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

* قيادة أفريقيا الأمريكية (USAFRICOM أو AFRICOM) هي [قوات موحدة مقاتلة](http://www.afcom.mil/) تحت إدارة وزارة الدفاع الأمريكية وهي مسئولة عن العمليات العسكرية الأمريكية والعلاقات العسكرية مع 53 دولة أفريقية، وقد تأسست في 1 أكتوبر 2007، كقيادة مؤقتة تحت القيادة الأمريكية والتي كانت لمدة أكثر من عقدين مسئولة عن العلاقات العسكرية الأمريكية مع أكثر من 40 دولة أفريقية، وبدأت القيادة الأفريقية نشاطها رسمياً في أكتوبر 2008، انظر الموقع الإلكتروني: <http://cutt.us/sikhZ>

المنظمة العابرة للأوطان ... " ولقد أكد الوزير على اعتماد الجزائر على مواردها وإمكانياتها الخاصة، هذا إضافة إلى انفتاح الجزائر على التعاون الدولي والإقليمي وتضامن المجتمع الدولي مع مبدأ عدم قابلية الأمن للتجزئة، وخاصة في ظل ما تشهده منطقة الشمال الإفريقي والمناطق المجاورة لاسيما بعد هزيمة ما يسمى بداعش بكل من العراق وسورية وتأثيراته الإقليمية.

يمثل الشق الأمني أحد أبرز محددات التعاون في إطار مجموعة (5+5)، وخاصة في ظل الانتشار المتزايد للتهديدات اللاتماثلية بالمنطقة، وهذا ما أكد عليه مخطط العمل لأنشطة التعاون العسكري لذات المجموعة (5+5) دفاع لسنة 2017م، والمعتمد من طرف وزراء الدفاع للدول الأعضاء في المبادرة، وذلك في الملتقى الذي نظّمته وزارة الدفاع الوطني يومي 2017/10/09 بالنادي الوطني للجيش، ولقد أكد قائد الدرك الوطني الجزائري السابق خلال هذا الملتقى الجنرال منّاد نوبة على أهمية البعد الأمني المتوسطي بالنسبة للجزائر وضرورة مناقشة القضايا الأمنية المشتركة وتوحيد السياسات من طرف الدول الأعضاء لمواجهة التهديدات الجديدة من خلال قوله: "بلدان المبادرة بحكم موقعها الجغرافي تواجه وضعاً أمنياً إقليمياً متسماً بتعدد شبكات الإجرام العابر للحدود والتي تستفيد أحياناً من التغطية المحلية والتنظيم المحكم من أجل النشاط، لاسيما في تهريب المخدرات والاتجار بالأسلحة... يفرض هذا الوضع على دول (5+5) أن تجسد إستراتيجية مشتركة لمواجهة هذا الخطر في مجال الوقاية ومنع الجريمة إلى جانب تعزيز تبادل المعلومة والخبرين مختلف مصالح الأمن." ومن هذا المنطلق يمكن التأكيد على الأهمية الأمنية التي توليها المؤسسة العسكرية الجزائرية للمنطقة المتوسطية، كونها منطقة عبور وجذب لمختلف التهديدات اللاتماثلية وعلى رأسها الهجرة غير الشرعية جريمة المنظمة والإرهاب.

خاتمة

إن استغلال الفضاء الجيوبوليتيكي والتطور التكنولوجي في المجالات العسكرية كاستخدام الطائرة من دون طيار وحرب الفضاء الإلكتروني، إضافة إلى العمل الإستخباراتي والدعاية والحرب النفسية فاعلية في مواجهة اللاتماثلية، مع إدماجها مع مجموعة من الأساليب التي تُساهم في خلق بيئة عسكرية أكثر قابلية للتكيف مع هذا النمط اللاتماثلي للتهديدات، وذلك في إطار تطوير العلاقات المدنية-العسكرية وغيرها من الاستراتيجيات العسكرية الفاعلة في مجال مواجهة التهديدات اللاتماثلية. تُعدّ الجزائر إحدى الدول التي تُعاني من التهديدات اللاتماثلية، وذلك نظراً لموقعها الجيوبوليتيكي الذي تحكمه علاقات تأثير وتأثر باقليمها ومحيطها الجغرافي ومجالها الحيوي، والذي يعرف تنامياً متزايداً لنشاط الجماعات الإرهابية والهجرة غير الشرعية مع تزايد نشاط المنظمات الإجرامية، وذلك بفعل الفوضى الأمنية التي عرفت هذه المنطقة بسبب الأحداث التي انجر عنها ما عُرف "بأحداث الحراك

العربي" مع نهاية سنة 2010، وسقوط النظام التونسي والليبي والتدخل العسكري في مالي، وغيرها من الأحداث التي كان لها الأثر البالغ في خلق البيئة الملائمة لتزايد انتشار التهديدات اللاتماثلية بالمنطقة. تفرض هذه التهديدات الأمنية على الجزائر استجابة عسكرية غير تقليدية لأجل مواجهة التهديدات اللاتماثلية الحاصلة من جراء الفوضى الأمنية التي تعيشها المنطقة، فتلك الأحداث أثرت بصفة مباشرة على الأمن الوطني الجزائري، وكانت تجليات هذا التأثير في مختلف الهجمات الإرهابية المباشرة في الداخل الجزائري كالهجوم الإرهابي على وحدة إنتاج الغاز الطبيعي في عين أميناس "تيغنتورين" بالجنوب الشرقي للجزائر سنة 2013، هذا علاوة على مختلف التهديدات اللاتماثلية الأخرى التي تجسدت في تزايد موجات الهجرة غير الشرعية، وتزايد نشاط الشبكات الإجرامية بفعل رواج تجارة السلاح والمخدرات وتجارة البشر في المنطقة.

قائمة المراجع:

- 1 جارش عادل، تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الأمن الجزائري، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2018.
- 2 ربيع علي محمد، واقع وآفاق العلاقات الجزائرية المغربية ضمن اتحاد المغرب العربي، مجلة فكر ومجتمع، العدد 21، جوان 2014.
- 3 بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- 4 بونقطة محمد مسعود، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، ديسمبر 2014.
- 5 منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2013.
- 6 [ALF Andrew Heggoy: Colonial Origins of the Algerian-Moroccan Border Conflict of October 1963, African Studies Review, Look at the site, 16:13, 04/06/2018:](https://www.cambridge.org/core/journals/african-studies-review/article/colonial-origins-of-the-algerianmoroccan-border-conflict-of-october-1963/39780A2E1EEBBB3C82793761C4C83D6E)
<https://www.cambridge.org/core/journals/african-studies-review/article/colonial-origins-of-the-algerianmoroccan-border-conflict-of-october-1963/39780A2E1EEBBB3C82793761C4C83D6E>
- 6 منصور لخضاري، الأزمة الليبية و انعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي، مجلة البحوث والدراسات العلمية العدد 06، المجلد 2: جوان 2012.



7 مجلة الجيش العدد 644- مارس 2017.

8 قوي بوحنية، الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي، راجع الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح (2018/07/10، 17:29)

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/20141211101950627544.html>

9 ادريس عطية، الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي: أولوية بناء الأمن بدل استرادته، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 01، العدد الأول، جوان 2014.

10 صايح مصطفى، التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها السلبية على الأمن الإقليمي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 01، العدد الثاني، ديسمبر 2014.

11 بوحادة سارة، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة في مالي، مجلة دراسات حول الجزائر والعالم، المجلد 02، العدد: 05، جوان 2017.

12 حدادي جلال، معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي، دار النشر الجامعي الجديد، تلمسان الجزائر، 2017.

الموقع الإلكتروني: <http://cutt.us/slkhZ>